الأنباء
الاحد 28 اغسطس 2011

شهادة «خالي من الأمراض» شرط لإصدار «كرت الزيارة»

«الصحة» و«الخارجية» تشددان التدقيق على شهادات اللياقة الصحية من مكاتب الفحص في الخارج

شددت وزارة الصحة على عملية التدقيق في شهادات اللياقة الصحية التي تصدر للعمالة الوافدة القادمة الى البلاد بتأشيرات عمل، خصوصا الشهادات التي تصدر عن مكاتب الفحص في الخارج، مؤكدة انها ستضع حلولا لتسهيل الكشف على شهادات اللياقة الصحية المزورة بالتعاون مع وزارة الخارجية ممثلة بسفاراتنا في الخارج، وذلك للحفاظ على الأمن الصحي في البلاد من دخول الأوبئة الخطيرة.

تشديد وزارة الصحة جاء بعد الكشف على العديد من شهادات اللياقة الصحية المزورة الصادرة عن مكاتب الفحص في الخارج، خاصة من جمهورية مصر العربية، وذكرت مصادر صحية مطلعة في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الوزارة بدأت التنسيق مع وزارة الخارجية لوضع الحلول المناسبة لتسهيل عملية الكشف على التقارير الطبية المزورة من قبل بعض العمالة الوافدة، مشيرة في الوقت نفسه الى انه يوجد عبء كبير على سفارتنا في الخارج للكشف على مثل هذه الأمور بسبب كثرة الأعمال.

واعتبرت المصادر عمليات التزوير خطرا كامنا يهدد الأمن الصحي في البلاد وذلك من خلال تسلل الأوبئة الخطيرة، مثل (الايدز ـ فيروس الكبد الوبائي ب، ج) وغيرهما من الأمراض بسبب التلاعب بشهادات اللياقة الصحية، وتزويرها لدخول البلاد بصفة مشروعة، فضلا عن جعلها مستندات رسمية صادرة من المكاتب الخارجية المعتمدة لفحص هذه العمالة، لافتة الى وضع آلية جديدة مرتبطة بين سفاراتنا في الخارج ووزارة الصحة للكشف عن هذه الشهادات المزورة.

المصادر ذاتها كشفت عن تنسيق بين وزارة الداخلية والصحة للتشديد على اصدار كرت الزيارة للوافدين، مشيرة الى ان الحصول على شهادة اللياقة الصحية «خالي من الأمراض» شرط أساسي لإصدارها، مؤكدة انه لن يسمح بدخول اي وافد عن طريق كرت الزيارة مصاب بأمراض وبائية، وذلك لحماية البلاد من هذه الأخطار الوبائية التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة.

● عبدالكريم العبدالله

«الصحة»: أطباء زائرون بعدة تخصصات في سبتمبر وأكتوبر

اعلنت وزارة الصحة عن استضافتها عددا من الاطباء الزائرين من الدول العربية والاجنبية خلال سبتمبر واكتوبر المقبلين لإجراء عدد من العمليات الجراحية اضافة الى معاينة حالات مرضية مستعصية مدرجة ضمن الحالات التي سيتم ابتعاثها للعلاج في الخارج.

من جانبه، اكد مدير ادارة العلاقات العامة والاعلام في وزارة الصحة فيصل الدوسري في تصريح له ان الاطباء الزوار تتنوع تخصصاتهم بين الجلدية والاورام والمخ والاعصاب والتجميل والمسالك البولية وانف واذن وحنجرة بالاضافة الى ضبط الجودة.

واشار الدوسري الى ان هذه الزيارات تأتي ضمن برنامج الزيارات التي تقوم بها وزارة الصحة لاستقطاب الخبرات العالمية في مجال الطب، مشددا على ان هذا البرنامج يساهم في تقليل نسبة الابتعاث للعلاج في الخارج، فضلا عن تطوير الكفاءات الطبية الوطنية. وذكر ان الاطباء الزوار سيلقون عددا من المحاضرات العلمية والطبية والتي سيتم خلالها عرض آخر المستجدات والتطورات في مجال الطب البشري على الساحة العالمية.

● حنان عبدالمعبود

جدول أسماء الأطباء الزوار لمستشفيات ومراكز وزارة الصحة لشهري سبتمبر وأكتوبر المقبلين

اسم الزائر	التخصص	المستشفى	المدة
د.رين ويليز	استشاري علاج كيماوي	مركز شيخة بدرية	من 11 الى 2011/9/12
د.جيمس اليبون	استشاري جراحة مخ واعصاب	مستشفى ابن سينا	من 24 الى 2011/9/30
		الجلدية	
بروفيسور روبرت شوارتز	استشاري جلدية	مستشفى الفروانية	من 9 الى 2011/10/13
د.آرنولد اورانغ	استشاري جلدية	مستشفى الفروانية	من 9 الى 2011/10/13
بروفيسور كاميلا جانجر	استشاري جلدية	مستشفى الفروانية	من 9 الى 2011/10/13
		أنف وأذن وحنجرة	
د.سانتديب باون	استشاري انف واذن وحنجرة	مستشفى زين	من 1 الى 2011/10/3
د.انجوتودت	استشاري انف واذن وحنجرة	مستشفى زين	من 1 الى 2011/10/6
د.رولف باتمر	استشاري انف واذن وحنجرة	مستشفى زين	من 1 الى 2011/10/6
		أعصاب	
د.بولس بيجاني	استشاري اعصاب	مستشفى ابن سينا	من 2011/10/29 الى 2011/11/1
		جراحة المخ والأعصاب	
بروفيسور موريس شوكس	استشاري جراحة مخ واعصاب	مستشفى ابن سينا	من 22 الى 2011/10/28
		جراحة تجميل	
د.مصطفى حمدي	استشاري تجميل	مركز البابطين	من 7 الى 2011/10/14
د.دينس هاموند	استشاري تجميل	مركز البابطين	من 7 الى 2011/10/14
		ضبط الجودة	
د.وفاء جرجس	استشاري	مراقبة ضبط الجودة	من 2011/10/7 ولمدة شهر
		مسالك بولية	
د.ماجد بسيوني	استشاري مسالك بولية	مستشفى الفروانية	من 23 الى 2011/10/30

في رسالة بعنوان «التحقيق البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت»

ماجستير في القانون بتقدير امتياز للراجحي

د.مناور الراجحي متوسطا أعضاء لجنة المناقشة وعددا من الحضور

حصل الزميل د.مناور بيان الراجحي رئيس قسم الإعلام بجامعة الكويت على درجة الماجستير في القانون بتقدير امتياز من كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد اشادت لجنة المناقشة بالطالب الراجحي حيث فند الأسئلة والملاحظات بطريقة علمية بحتة استحق من خلالها هذا التقدير لحرصه على التعليم والتعلم.

وكانت الرسالة التي قدمها الراجحي والمعنونة «التحقيق البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت» تناول فيها تحليل طبيعة الواقع العملي لتشكيل لجان التحقيق البرلمانية وتطبيقاته في الكويت، بعدّها احدى أهم الوسائل الرقابية التي تمتلكها السلطة التشريعية في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، إذ يعد تشكيل لجان التحقيق البرلمانية من الوسائل الرقابية المهمة التي تأخذها بعض الأنظمة على محمل الجد وتؤدي إلى نتائج كبيرة في تقصيها للوقائع والأحداث التي ترافق عمل الأجهزة المختلفة في الدولة، ففي بعض الدول مثل الولايات المتحدة فإن تشكيل لجان التحقيق البرلمانية له أصداء واسعة لدى الحكومة والبرلمان على حد سواء، لأن الكونغرس الأميركي يملك صلاحيات واسعة جدا في هذا المجال، لذلك فإن النتائج التي تتوصل إليها تلك اللجان يتم تطبيقها بشكل كبير، وقد عرف التحقيق البرلماني في بريطانيا منذ أواخر القرن السابع عشر، وأعطى الدستور في فرنسا حق تشكيل لجان التحقيق في الجمهورية الخامسة.

5 فصول

وقد قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول تناول الفصل الأول الإطار النظري الذي يختص بالدراسة وأهميتها وأسئلتها وكذلك الأدوات التي استخدمتها، بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي تميزت بتناول تلك القضية، أما الفصل الثاني فقد تناول ماهية لجان التحقيق البرلماني من حيث تعريفها، والتمييز بينها وبين الأساليب الأخرى في الرقابة، وتناول كذلك كيفية تشكيل لجان التحقيق والسلطة المختصة بتشكيلها واختصاصاتها وأنواع لجان التحقيق وأنماطها، أما في الفصل الثالث فقد تناولت الدراسة طبيعة سلطات لجان التحقيق البرلمانية وكذلك إجراءات عملها وطبيعة الأعمال التي تعتبر خارجة عن اختصاص تلك اللجان، بالإضافة إلى مناقشة حدود صلاحيات لجان التحقيق من حيث الوثائق والأشخاص، وتعد لجان التحقيق البرلماني من الوسائل الرقابية الفعالة في الكثير من دول العالم وخصوصا تلك الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني في نظامها السياسي، إذ تعد التجربة البريطانية في هذا المجال من التجارب الرائدة والتقليدية في تشكيل لجان التحقيق البرلماني، حيث نجحت لجان التحقيق البرلماني فيها أكثر من أي دولة أخرى، وساعدتها في ذلك طبيعة القوانين البريطانية التي تجيز تشكيل لجان التحقيق البرلمانية. وعن الواقع الحالي للتحقيق البرلماني في الكويت، قال الراجحي إن المتأمل في تاريخ عمل لجان التحقيق البرلماني طيلة الفصول التشريعية السابقة يلحظ عدم الجدوى لعمل تلك اللجان، فهي لا تتميز بأثر واضح في عملية الرقابة على أعمال الحكومة، وغالبا ما تبقى توصياتها بعيدة عن التنفيذ، وذلك ما جعل كثيرا من نواب الأمة يبتعدون عن استخدام تلك الوسيلة التي جردها المشرع من الكثير من الصلاحيات كان من الواجب منحها إياها كما هو مطبق في الكثير من الأنظمة الديموقراطية الأخرى، فواقع التحقيق البرلماني في الكويت ليس بالمستوى المطلوب، فكثيرا ما ينتهي عمل لجان التحقيق بدون فاعلية تذكر، كما ان الحكومة قد تتعمد إطالة عمل لجنة التحقيق تهربا من بعض المسؤوليات التي تقع على عاتقها، كما ان الحكومة قد تفلت من تلك المسؤوليات بتعمدها خلق أزمة من شأنها أن يستخدم الأمير صلاحياته الدستورية بحل مجلس الأمة وفقا للمادة 107 من الدستور، وعندها ينتهي التحقيق البرلماني في تلك القضية وقد يؤجل لمجالس مستقبلية أخرى فتفقد تلك القضايا أهميتها.

وبالنظر إلى جميع ما شكل المجلس من لجان للتحقيق في قضايا ذات مواضيع، نلحظ ان عددا كبيرا من هذه اللجان لم يستكمل عمله بسبب حل المجلس، وان عددا آخر رفع توصيات لجانه وأحيلت من المجلس إلى الحكومة دون أن تقوم بدورها في محاسبة المسؤولين عن الأخطاء، اللهم إلا في عدد قليل من القضايا قامت بإحالتها إلى النيابة العامة.

د.مناور الراجحي

لجان التحقيق البرلماني من الوسائل الرقابية الفعالة في كثير من دول العالم

المتأمل في تاريخ عمل لجان التحقيق البرلماني في الكويت يلحظ عدم جدوى عمل تلك اللجان

الحكومة قد تتعمد إطالة عمل لجنة التحقيق تهرباً من بعض المسؤوليات التي تقع على عاتقها

عدم فاعلية التحقيق

وذكر د.مناور أن عدم فاعلية التحقيق البرلماني في الكويت وعدم تأثيره على أعمال الحكومة ترجع إلى الأسباب التالية:

● قصور نصوص الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي، فهناك الكثير من الأمور التي أغفل كل من الدستور واللائحة عنها في تشكيل لجان التحقيق البرلماني وصلاحياتها، فالشهود مثلا غير مجبرين على المثول أمام اللجنة والقسم قبل الإدلاء بالشهادة، وكذلك من الأمور الأخرى المهمة التي تتعلق بقصور الأنظمة المعمول بها فيما يتعلق بعدم إثارة المسؤولية السياسية الوزارية عن وقوع الخطأ وثبوته على الوزير أو طرح الثقة دون اللجوء إلى الاستجواب، وهذه قضية خطيرة يجب على مجلس الأمة التنبه إليها والمطالبة بتعديل القوانين ضمن ما هو مسموح.

● تمتع الحكومة في الكويت بأغلبية في مجلس الأمة، فلا يمكن الجزم بفعالية التحقيق البرلماني.

● نقص الخبرة لدى الكثير من أعضاء مجلس الأمة، فالكثير من أعضاء مجلس الأمة يفتقرون لمثل تلك التجربة البرلمانية التي تمكنهم من الرقابة بفاعلية أكثر على الحكومة، وهذا يؤثر على طبيعة تشكيل لجان التحقيق، وبالتالي على مخرجات تلك اللجان. وأخيرا تطرق الراجحي إلى النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي يتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية في دولتنا الحبيبة:

نتائج الدراسة

النتائج: لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

● إن التحقيق البرلماني وإن كان في الأساس من الوسائل الرقابية التي يختص بها النظام البرلماني، إلا أن ذلك لا يعني أن الدول الأخرى ذات الأنظمة الرئاسية لا تأخذ بتلك الوسيلة الرقابية، ففي الولايات المتحدة ذات النظام الرئاسي فإن للكونغرس الأميركي الحق في تشكيل لجان التحقيق البرلمانية في أي مسألة يراها مناسبة.

● إن اختصاصات لجان التحقيق البرلمانية وفعاليتها وقدرتها على التأثير تختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك الإجراءات التي على البرلمان القيام بها من أجل تشكيلها، وذلك تبعا لطبيعة ذلك النظام، ففي بعض الدول يتم منح لجان التحقيق صلاحيات واسعة جدا قد تصل إلى حد الإطاحة برئيس الدولة، والأمثلة على ذلك متوافرة، ففي الولايات المتحدة الأميركية كثيرا ما شكلت لجان تحقيق كادت أن تؤدي إلى إقالة الرئيس.

● إن نتائج التحقيق قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إقامة المسؤولية الوزارية على الحكومة، سواء كانت تلك المسؤولية بصورة فردية أو جماعية.

● إن التحقيق البرلماني هو الوسيلة الأكثر قدرة على استجلاء الحقيقة، فمن خلاله يمكن الإلمام بكل تفاصيل القضية المطروحة، إذ يتضمن تحقيقا موسعا يصل إلى كل التفاصيل الدقيقة التي تتعلق وتصل إلى عمقها.

● إن التحقيق البرلماني غالبا ما يواجه بوضع العقبات والعراقيل من قبل الحكومة، وذلك يجعل من الصعب أن يكون للجان التحقيق البرلمانية أي دور إيجابي في التوصل لنتائج صحيحة وحقيقية، وهذه العقبات عديدة ومتنوعة، كإحالة الحكومة بعض القضايا للقضاء منعا لتدخل البرلمان وتشكيل لجنة تحقيق، أو كحل المجلس لتصبح القضية داخلة في اختصاص المجلس التالي، فتفقد بذلك أهميتها.

● يحتاج التحقيق البرلمان في كثير من الأحيان إلى المساعدة من قبل هيئات استشارية متخصصة لينسنى له القدرة على التحليل والدراسة والبحث، وهو ما يلح على ضرورة القيام بتعديل دستوري يمنحه الصلاحية باستخدام المزيد من الأدوات.

● غالبا ما تبقى نتائج التحقيق البرلماني حبيسة الأدراج في مكاتب الحكومة، فتوصيات اللجنة غير ملزمة، وهو ما يشكل عائقا أمام تفعيل لجان التحقيق كوسيلة رقابية ناجحة.

● التحقيق البرلماني في الكويت بشكل خاص لا يمكن أن يؤدي إلى قيام المسؤولية الوزارية على الحكومة، أو على وزير معين تثبت مسؤوليته عن الواقعة أو التجاوز، ففي حال توصل مجلس الأمة عن طريق التوصيات التي تقدمها لجان التحقيق البرلماني إلى ضرورة قيام المسؤولية الوزارية، فإن ذلك لا يمكن أن يتم عن طريق التحقيق البرلماني مباشرة، فلابد بعد ذلك من قيام طلب جديد من النواب لاستجواب الوزير أو رئيس الوزراء نفسه، ما قد يؤدي إلى أزمات سياسية بين السلطتين، وهو أمر كثيرا ما نتج عنه حل البرلمان أو مجلس الوزراء أو حل الاثنين معا.

● الخلاف الدائم بين كل من الحكومة والبرلمان الناتج عن رفض الحكومة لطلب المجلس تزويد لجنة التحقيق بالمعلومات، ما يؤدي إلى لجوء المجلس في بعض الأحيان إلى المحكمة الدستورية للحصول على الوثائق والمستندات وغيرها، وهو ما يبرهن على حاجة الأمر إلى تعديل دستوري يمنح لجان التحقيق صلاحيات وسلطات أوسع وأشمل.

توصيات الدراسة لإنجاح عمل اللجان

بعد أن تمكنت الدراسة من إكمال جميع متطلبات البحث في تشكيل لجان التحقيق البرلماني وصلاحياتها والنتائج التي تتوصل إليها، فإن هذه الدراسة ترى ضرورة الأخذ بالتوصيات التالية التي من شأنها إنجاح عمل لجان التحقيق البرلماني في الكويت:

1ـ ضرورة عمل السلطة التشريعية على استصدار تشريع لإعطاء لجان التحقيق البرلماني صلاحيات أوسع وأشمل من تلك الموجودة حاليا، وإزالة كل العقبات التي قد تواجهها، ليتمكن التحقيق من تأدية الأغراض المطلوبة منه وتحقيق أهدافه، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ ـ تمكين اللجنة من إحالة كل من يعيق عملها إلى السلطة القضائية المختصة دون حاجة لتدخل رئيس المجلس أو المجلس نفسه ودون أن يكون ذلك بواسطة وزير العدل، وإعاقة اللجنة عن عملها تأخذ صورا عديدة منها على سبيل المثال الامتناع عن المثول أمام اللجنة أو الامتناع عن أداء الشهادة المطلوبة أمامها أو شهادة الزور، أو تحريض الآخرين أو مساعدتهم على شيء مما ذكر.

ب ـ إعطاء لجان التحقيق حق تقديم طلب طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء أو احد الوزراء مباشرة بعد إجرائها التحقيق المطلوب ودون حاجة أن يكون ذلك مرورا بمناقشة استجواب برلماني.

ج ـ تمكين لجان التحقيق من الاستعانة بمن تشاء من الخبراء والمختصين، وتزويدها بالطاقم الإداري والفني الكافي.

2ـ العمل على إجراء التعديلات الدستورية والتشريعية اللازمة من أجل ضمان فعالية نتائج أعمال اللجان وضمان استمراره في حال حل المجلس أو إقالة الحكومة أو استقالتها، واستصدار نص تشريعي يضمن عدم إفلات الحكومة من مسؤوليتها مما قد تصل إليه لجان التحقيق من نتائج، انطلاقا من إمكانية ارتباط التحقيق بحقوق بعض أفراد الشعب وتعرضهم للظلم جراء ذلك، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ ـ تقرير عدم سقوط لجان التحقيق بانتهاء الفصل التشريعي أو في حال حل مجلس الأمة، بل تبقى اللجنة مستمرة في المجلس الجديد من موضوعاتها وإجراءاتها، ويقوم المجلس الجديد بانتخاب أعضائها ليكملوا مهمة اللجنة من حيث انتهى أعضاؤها السابقون.

ب ـ عدم انتهاء عمل اللجنة لمجرد تقديم تقريرها للمجلس، وإنما تبقى اللجنة مستمرة لمتابعة تنفيذ توصياتها وقرارات المجلس المتعلقة بعملها.

3ـ الحد من تدخلات الحكومة المختلفة وإلزامها في التعاون مع لجان التحقيق.

4ـ تحديد مدة زمنية للحكومة للرد على التوصيات المحالة إليها من قبل اللجان، وإلا فإن تأخرها في هذا الصدد يثير مسؤوليتها السياسية عن طريق تقدم اللجنة مباشرة إلى المجلس بطلب طرح الثقة بالوزير.